تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الأقتصادية والإجتماعية على حماية الموارد الأقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على المنشأت الصناعية فى القاهرة الكبرى [١٥]

شيماء عبد الحفيظ السيد[١]– جمال سعد خطاب[٢]– صلاح حسن سلام[٢]
١) باحثة بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أوجة القصور فى الشركات الصناعية التى تطبق المراجعة البيئية وتأثيرها على حماية الموارد الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة والتصدى عنها وأهمية تلك المخاطر البيئية وإنعكاساتها على البيئة ومدى تطبيق المقومات الإقتصادية والإجتماعية فى الشركات الصناعية وذلك من خلال استخدام المنهج الإستقرائى والإستنباطى وتوضيح تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الإقتصادية والإجتماعية على حماية الموارد الإقتصادية، وتكونت عينة الدراسة من عدد (٣٨٤) فرداً من الجنسين من العاملين بالصناعة فى الشركات الصناعية الخطرة وأعضاء هيئة التدريس والمدراء الماليين. وتوصل البحث لبعض النتائج التى من أهمها أنه توجود علاقة ارتباط جوهرية موجبة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية والحفاظ على الموارد الإقتصادية المتاحة للشركات الصناعية، ومدى تأثير ذلك على أجهزة الرقابة البيئية للشركات الصناعية وإنتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها تطبيق إجراءات وأساليب المراجعة البيئية وإضافة المعايير التى تؤدى إلى التحقق من الأداء البيئى لحماية البيئة وزيادة الوعى البيئى وإرتفاع درجة الإلتزام بتطبيق السياسات والتشريعات البيئية والتعاون والتنسيق من قبل الشركات والمجتمع ووجود رقابة بيئية فعالة وتخطيط بيئى جيد يساهم فى توفير معلومات بيئية تحقق التنمية المستدامة وتحافظ على الموارد البيئية وإدماج التقنيات الحديثة المناسبة فى خطط التنمية والبحث عن مصادر جديدة للطاقة النظيفة والإهتمام بالمؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: المراجعة البيئية، المقومات الإقتصادية، المقومات الاجتماعية، الموارد الاقتصادية، التنمية المستدامة.

المقدمة

ظهرت المراجعة البيئية نتيجة لحدوث تطورات فى مختلف مجالات المراجعة مع بداية الإهتمام بالأمور البيئية وإظهار التنمية المستدامة مما جعل الشركات تتحمل المسئولية لما تسببه للبيئة الخارجية من أضرار الناتجة عن أنشتطها، فأصبحت هذه الشركات تخضع لعدد من القوانين والتشريعات البيئية وهدفها إيجاد بيئة خالية من أى ضرر وتلوث مما دفع الشركات لإدخال البعد البيئى لإدارة الأمور البيئية ومواجهة التحديات المتزايدة التى تواجهها الشركات وتبنى المسئولية البيئية للتصدى للمشكلات البيئية لتحقيق الربحية البيئية لذلك من الضرورى وجود مراجعة بيئية شاملة للشركات الإقتصادية. (روانى، أبوحفص، ٢٠١٤).

حيث إنه مع بداية التسعينات من القرن الماضى بدأ مفهوم التنمية البشرية المستدامة يفرض نفسة فى الخطاب الإقتصادى والإجتماعى على المستوى العالمى ولعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وتقاريره السنوية دوراً بارزاً فى إعطاء إهتمام عالمياً لهذا المفهوم والذى يركز على تحقيق جودة حياة البشر من خلال خدمة الإنسان وتطوير حياته وتحسين مستوى معيشتة والإستجابة لمتطلباتة وتطلعاتة المادية والروحية والبيئية على نحو مستدام، مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى مدينة ريودى جانيرو عام ١٩٩٢م قد أبرز الاهتمام العالمى بالإستدامة أيضاً من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب إستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التى تتحمل عبئها الأجيال القادمة. (الجار الله، أحمد جار الله وأخرون، ٢٠١١).

لذلك فإن هذا البحث يعمل علي دراسة تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الأقتصادية والإجتماعية على حماية الموارد الأقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة وتطبيق ذلك الشركات الصناعية فى القاهرة الكبرى. ووضع مجموعة من التوصيات التي تساعد في تحقيق هذا التكامل.

مشكلة البحث

أظهرت الدراسات السابقة التى أهتمت بالعوامل البيئية مثال" أسامة بن صادق طيب (٢٠١٢) – على غربى (٢٠١٣) _ بن عنتر عبد الرحمن (٢٠١٤) – وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠١٥) دراسات إهتمت بالعوامل الإقتصادية مثال" مبروك محمد البشير(٢٠١٣) –

مؤتمر دعم وتنمية الإقتصاد المصرى (٢٠١٥) دراسات إهتمت بالعوامل الإجتماعية مثال" عبد القادر عبدالله التجانى (٢٠١٣) – عبد الجبار البياتى (٢٠١٦) المتعلقه بموضوع البحث من خلال دراسة المؤتمرات والندوات العلمية والعملية والبحوث مثال" مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة فى جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، مؤتمر إستكهولم عام ١٩٧٢ حول البيئة، مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢ بريودى جانيرو – والندوات مثال" ندوة عن البيئة بعنوان التحديات والمفاهيم البيئية، ندوة حول البيئة وتحديات التغيرات المناخية، ندوة حول التلوث البيئى وأثرة على صحة الإنسان – والبحوث مثال" البحوث العلمية فى التشريعات البيئية والبحوث العلمية عن البيئة وكيفية الحفاظ على بيئة أنظف، ضرورة التغيير وإجراء مراجعات نظرية ونقدية شاملة لمجمل الأفكار النظرية التنموية السائدة وإعطاء بديل ينظر للتنمية بمنظور شامل يحمل فى طياته المنظور البيئى بجوار المنظور الإجتماعى والإقتصادى من خلال المحافظة على مقومات الحياة على الكرة الأرضية لأجيال الحاضر والمستقبل. كما اظهرت الدراسة الإستطلاعية الممثلة فى الإتصال بالمدراء الماليين وأعضاء هيئة التدريس قبل البدء فى عمل إستمارة إستبيان لمعرفة الأمور التى تساعد فى الكشف عن الجوانب الغامضة فى البحث التى منها عدم توفير قاعدة من المهارات والمعرفة البيئية الضرورية ضمن إطار المراجعة الشاملة للمعايير البيئية والمواثيق الأخلاقية لرفع كفاءة وتطوير الأداء البيئى من جهه وتعزيز مكانه المراجع فى الأسواق التنافسية وإدماج المتغيرات والمقومات الإقتصاد فى إستخدام مصادر الطاقة والمقومات الإجتماعية الممثلة فى معدل دوران العمالة وتوزيع الأرباح الإقتصادية الممثلة فى المبيعات والموارد المتاحة معاً من جهه أخرى فلابد من الربط بين التنمية والبيئة من أجل حماية الأنظمة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية التى تعد من المستلزمات الأساسية لإحتياجات الإنسان وتحسين ظروف المجتمع ووجود تكامل بين النمو الإقتصادى والعدالة الإجتماعية وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية وتحقيق التنمية الإجتماعية فى الشركات الصناعية للوصول إلى رؤية جديدة تحقق التنمية المستدامة التى تتسم بالإستقرار من خلال حماية الموارد الإقتصادية والإجتماعية.

أسئلة البحث

ويمكن عرض مشكلة البحث من خلال التساؤلات الأتية:

- ما المقصود بالمراجعة البيئية وما هو دورها فى تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما العناصر والمقومات والمتغيرات الإجتماعية المؤثرة فى تحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما العناصر والمقومات والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة فى تحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية الموارد المتاحة (الاقتصادية، الإجتماعية، البيئية)؟
- ما الإطار المقترح لقياس تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الاقتصادية والإجتماعية على حماية الموارد الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف البحث

يسعى الباحثون من خلال ذلك البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

١- تحديد دور المراجعة البيئية فى تحقيق التنمية المستدامة وبصفة خاصة للشركات الصناعية.

٢- تحديد العناصر والمقومات والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة فى تحقيق التنمية المستدامة للشركات الصناعية.

٣- تحديد العناصر والمقومات والمتغيرات الإجتماعية المؤثرة فى تحقيق التنمية المستدامة للشركات الصناعية.

٤- تحديد أهمية تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية الموارد المتاحة (البيئية، الإقتصادية، الإجتماعية) للشركات الصناعية.

٥- وضع إطار مقترح لقياس تأثير التكامل بين المقومات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على حماية الموارد الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة للشركات الصناعية.

فروض البحث

يحاول الباحثون من خلال ذلك البحث إختبار صحة اوعدم صحة الفرض الرئيسى الآتى: "توجد علاقة إرتباط جوهرية موجبة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق التكامل بين المقومات الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية والحفاظ على الموارد الإقتصادية المتاحة للشركات الصناعية".

ولتسهيل عملية إختبار ذلك الفرض يتم تجزئتة إلى الفروض الفرعية التالية:

١- توجد علاقة إرتباط جوهرية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام المناسب للمراجعة البيئية والموارد الإقتصادية المتاحة من زاوية تحقيق التنمية المستدامة.

٢- توجد علاقة إرتباط جوهرية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام المناسب للمقومات الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية الموارد الإقتصادية المتاحة.

٣- توجد علاقة إرتباط جوهرية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام المناسب للمقومات الإجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية الموارد الإجتماعية.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث فى الأتى:

حدود زمنية: تتمثل فى الفترة بين ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦، تم إختيار هذه الفترة لأن فيها زاد إهتمام دول الشرق الأوسط بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة بالبيئة حيث تم إصدار مجموعة من القوانين لحماية البيئة وهى: قانون (٤) لسنة ١٩٩٤ وتم تعديلة بالقانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ والمعدل بالقانون رقم (١٠٥) لسنة ٢٠١٥.

وهناك قوانين أخرى أهتمت بالبيئة بخلاف هذه الفترة وهى:

- قانون (٩٣) لسنة ١٩٦٢ المسئول عن الصرف الصحى.
- قانون (٣٧) لسنة ١٩٦٧ المسئول عن النظافة العامة والضوضاء.
- قانون (٤٨) لسنة ١٩٨٢ المسئول عن الترع والخزان الجوفى.

حدود مكانية: يطبق هذا البحث على الشركات الصناعية فى منطقة القاهرة الكبرى على (المدراء الماليين– المراجعيين – مسئولى البيئة– أعضاء هيئة التدريس فى جامعات محافظة القاهرة الكبرى)، وذلك لأنهم المنوط بهم والمسئولين عن الأضرار البيئية والاقتصادية والإجتماعية نظراً لان من بين تلك الصناعات ما هو ملوث للبيئة.

حدود موضوعية: هى عبارة عن دراسة للمراجعة البيئية وبعض العوامل الاقتصادية والإجتماعية التى لها علاقة بتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث

يتبع الباحث من خلال هذا البحث المداخل الأتية:

أ.المدخل الإستقرائى Inductive Approach: حيث يستخدم الباحث أسلوب الخبرة والملاحظة والمشاهدة والبيانات الإحصائية والتجارب العملية عن طريق إستقراء المشاهدات المختلفة لجمع البيانات وتحليلها وإختبار الفروض للتوصل إلى دور المراجعة البيئية والمعايير الإقتصادية والإجتماعية فى حماية الموارد الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

ب.المنهج الإستنباطى Deductive Approach: حيث يعتمد الباحث على تحديد الأهداف العامة والخاصة من حماية الموارد الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة وتحديد القيود والضوابط الخاصة بقياس وإستخدام المعلومات الاقتصادية والإجتماعية بما يؤدى إلى التحليل المنطقى.

مصطلحات البحث (المفاهيم)

مفهوم الموارد الإقتصادية: يعرف المورد بأنة كل الموارد الطبيعية على سطح الأرض ويعتمد عليها الإنسان فى إشباع إحتياجاته وهو وسيلة لتحقيق هدف الإنسان وتعرف عليها الإنسان خلال العصور ويوجد موارد أخرى لم يتعرف عليها الإنسان حيث أن الإنسان نفسة مورد والسياحة والرياضة مورد أيضاً والأنشطة الإقتصادية تعتمد على المورد وبدونه لا يوجد نشاط إقتصادى.

مفهوم التنمية المستدامة: هي العملية التى تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادى يتلائم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن تنمية الموارد الإقتصادية والمحافظة على البيئة معاً عملية متكاملة. (على، غربى، ٢٠١٣).

مفهوم المراجعة البيئية: أداة إدارية أى إنها أداة داخلية لاستخدام الشركة فقط وليس للنشر أو الإفصاح العام عنها كتدبير وقائى.(روانى، أبو حفص، ٢٠١٤).

الدراسات السابقة

مجموعة المراجعة البيئية للدراسات السابقة:

١) **دراسة أسامة بن صادق طيب (٢٠١٢):** التنمية المستدامة فى الوطن العربى بين الواقع والمأمول تهدف الدراسة إلى تحقيق العدل بين فئات المجتمع فى توزيع الموارد وذلك من خلال وضع نظام عالمى عادل، ضرورة قيام المجتمع الدولى بردع التصرفات والسياسات والممارسات المؤثرة على البيئة والإنسان والمعرقلة لمسيرة التنمية للأفراد والجماعات، وتوصلت الدراسة إلى وضع خطة خمسية للتنمية المستدامة فى المستقبل يسترشد بها فى خطط تنمية الموارد الإقتصادية، وتحديد أهداف ومبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة فى الدول العربية للحفاظ على الموارد الإقتصادية.

٢) **دراسة على غربى(٢٠١٣):** التربية البيئية ودورها فى التنمية المستدامة هدفت هذه الدراسة الى ابراز الدور الرئيسي الذى يؤديه نسق التربية لبيئية فى تحقيق التنمية المستدامة وتحليل محتوى كتب التعليم المتوسط لمعرفة ما تتضمنه من توجيهات قيمية ومنطلقات الحاجة لمغاهيم التربية البيئية من اجل التنمية المستدامة، **وتوصلت الدراسة الى الاسهام:**

- انعدام بعض المفاهيم الساسية لمفاهيم المجال الاقتصادى كمفهوم تقييم الاثار البيئية للصناعات القائمة واقتصاد المعرفة.
- ترتيب وظهور ضعيف ومتناقض فى التوزيع لا يعبر عن اهمية بعض مفاهيم المجال الاقتصادى مما يدل عن غياب التخطيط لتضمين مفاهيم التنمية المستدامة.

٣) دراسة بن عنتر عبد الرحمن وأخرون(٢٠١٤): ادارة الموارد المائية رهان التنمية المستدامة فى ظل تحديات الالفيه الثالثة هدفت الدراسة الى المساهمه فى بيان الاسباب والعراقيل التى تحد من معالجة مشكلة ندرة المياه خاصة وان العديد من الابحاث والدراسات ليست قادرة على ان تنظر نظرة شمولية تاخذ فى اعتبارها الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية لهذه الازمة بسبب الاتى:

- ضعف التمويل الذي توفره الدول.
- عدم كفاية الموارد البشرية

توصلت الدراسة الى الاهتمام بالتشريع المائى الذي يقنن مختلف استخدامات المياه ويحدد التنقنيات الملائمة لادارتها واستعمال المناهج الجديدة ومواجهه تحديات الالفيه الثالثه وترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحه باتباع تطوير شبكات نقل وتوزيع المياه وتطوير الرى.

وزارة الدولة لشئون البيئة التنمية المستدامة فى مصر (الجهود- الإحتياجات) (٢٠١٥): **هدفت هذه الدراسة إلى** الدعم المؤسسى وبناء القدرات لتنشيط السياسة الإقتصادية للدولة والتوجه نحو التنمية المستدامة وتغير أنماط الإستهلاك للطاقة والتوسع فى الطاقة الجديدة والمتجددة، **وتوصلت الدراسة إلى** إعداد خطة عمل قومية لتحقيق التنمية المستدامة، توفير البيانات والمعلومات عن كافه القطاعات، وضع برامج قطاعية للتنمية المستدامة.

غير أن تلك الدراسات – طبقاً لأهدافها المحددة – لم تتناول مايلى:

أ- لم تتناول عناصر ومكونات المقومات والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة فى تحقيق التنمية المستدامة.

ب- لم تتناول عناصر ومكونات المقومات والمتغيرات الإجتماعية المؤثرة فى تحقيق التنمية المستدامة.

ج- لم تتضمن إطار مقترح لقياس تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الإقتصادية والإجتماعية على حماية الموارد وتحقيق التنمية المستدامة.

المجموعة الإقتصادية للدراسات السابقة:

١) دراسة مبروك محمد البشير (٢٠١٣): التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة فى الدول العربية الواقع التحديات (دراسة مقارنة: الامارات العربية المتحدة الجزيرة / اليمن **هدفت الدراسة الى** تاكيد اهمية العنصر البشرى فى تحقيق التنمية المستدامة، والبحث فى سبل تحقيق التنمية المستدامه والاندماج فى اقتصاد المعرفه، وتحديد التحديات التى تواجهها الدول العربية فى سعيها لتحقيقها التنمية البشرية للانتاج وتحقيق الثروة وعلى رأس هذه الوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونتائج الدراسة التى توصلت إليها هي: يتطلب التوجه نحو اقتصاد المعرفه توفير بنية اساسية يأتي على رأسها بنية قوية لتكولوجيا المعلومات والاتصالات ونظام تعليمى ذو جودة عالية ومنتجاً لمخرجات قادرة على الابداع ونظام اقتصاد مؤسسي شفاف، وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى توسيع خيارات البشر وبناء قدراتهم وذلك من خلال المساهمه فى تحسين مستويات الدخل والصحه والمعارف لديهم وتحسين مستويات التنمية البشرية للدولة فان التنمية البشرية المستدامة تساعد على التوجه نحو اقتصاد المعرفه.

٢) دراسة مؤتمر دعم وتنمية الإقتصاد المصرى(٢٠١٥): استراتيجية التنمية المستدامة. (رؤية مصر ٢٠٣٠) **هدفت الدراسة إلى** بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية فى المجتمع المصرى تحترم التنوع والإختلاف وتمكن الإنسان من الوصول إلى وسائل إكتساب المعرفة وفتح الأفاق أمامة للتفاعل مع معطيات عالمية المعاصرة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج تأمين موارد الطاقة، وزيادة الإعتماد على الموارد المحلية، وزيادة المساهمة الفعلية الإقتصادية للقطاع فى الدخل القومى والوصول لحلول جزرية لمشكلة المناطق العشوائية.

غير أن تلك الدراسات – طبقاً لأهدافها المحددة – لم تتناول ما يلى:

ب– لم تتناول عناصر ومكونات المقومات والمتغيرات الإجتماعية المؤثرة فى تحقيق التنمية المستدامة.

ب– لم تتضمن إطار مقترح لقياس تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الإقتصادية والإجتماعية على حماية الموارد وتحقيق التنمية المستدامة.

المجموعة الإجتماعية للدراسات السابقة:

١) **دراسة عبد القادر عبد الله التجانى وأخرون (٢٠١٣):** فعالية المشروعات والبرامج فى تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تقويمية **تهدف هذه الدراسة** التعرف على الاثر التنموى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية التى احدثتها برامج الايفاد للتنمية المحلية وكيف قابلية المشروعات التنموية واحتياجات المجتمعات المحلية ومعرفة العوامل التى ادت الى تحقيق التنمية المستدامة بالاضافة الى معرفة الجهود الشعبية فى عملية المشاركة، **توصلت الدراسة الى** ان مشروعات برامج التنمية المحلية قد ساهمت فى تحسين الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمواطنين فى المجتمع حيث حافظت بعض المشروعات على عملية التنمية المستامة مثل الصحة والتعليم وهذه المشروعات استخدمت فى المنهج العلمى.

٢) **دراسة عبد الجبار البياتى وأخرون (٢٠١٣):** العدالة التنظيمية لدى مديرى المدارس الثانوى وعلاقتها بالولاء التنظيمى للمعلمين فى تلك المدارس **هدفت هذه الدراسة إلى** التعرف على العدالة التنظيمية لدى المدارس فى وعلاقتها بالولا التنظيمى بإستخدام المنهج الوصفى الإرتباطى وتطوير تطبيق العدالة التنظيمية وعدالة التوزيع وعدالة الإجراءات والتعاملات والولاء الوظيفى، **توصلت الدراسة إلى** وجود عدالة تنظيمية فى المدارس حيث وجدا تطبيق عدالة التوزيع أولاً ثم عدالة الإجراءات أخيراً.

غير أن تلك الدراسات – طبقاً لأهدافها المحددة – لم تتضمن مايلى:

أ– لم تتضمن إطار مقترح لقياس تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الإقتصادية والإجتماعية على حماية الموارد وتحقيق التنمية المستدامة.

<u>مبررات ودوافع إختيار البحث: (الفجوة البحثية):</u> إن من دواعى إختيار الباحث لهذا الموضوع هو الشعور بأهميتة فى ظل التحولات الإقتصادية والإجتماعية التى يشهدها العالم والرغبة فى الإستزادة من الإطلاع فى هذا المجال الحيوى من مجالات المعرفة الحديثة خاصة وإن إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية تعد علماً حديثاً نسبياً بدأ تطورها فى القرن العشرين مع ظهور الحاجة إلى الحفاظ على الموارد الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة والتى تهدف إلى وضع

أسس ومبادئ علم إدارة الموارد الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة للموارد الإقتصادية والإجتماعية المتاحة.

ومن ثم تتمثل الفجوة البحثية فى: عدم الإستفادة من أهمية المراجعة البيئية فى كثير من المناحى منها ضبط وإدارة المخاطر، مراجعة المخلفات الصلبة، مراجعة الصحة والأمان وغيرها وهذا يعوق تحقيق التكامل بين وظائف المراجعة البيئية والمقومات الإقتصادية والإجتماعية وينعكس بدورة بشكل سلبى على حماية الموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

الإطار النظرى للدراسة

نوضح الإطار المقترح لتحقيق التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الإقتصادية والإجتماعية وتأثير ذلك على حماية الموارد الإقتصادية من أجل الوصول إلى إستدامة التنمية وهذا الإطار يتحقق من خلال الآتى:

١- الإهتمام بالمراجعة البيئية ويتحقق ذلك عن طريق التعرف على الإختلافات بين تطبيق المراجعة البيئية وإجراءات الرقابة العادية التى تمارس أجهزة الرقابة العليا وتحديد دور المراجعة البيئية فى تحقيق التوافق بين نظم الإدارة البيئية وسياسات الشركة البيئية.

٢- الإهتمام بالمقومات الإقتصادية والإجتماعية ويتحقق ذلك عن طريق التحقق من توافر مقومات الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لكل من العاملين والمجتمع المحيط وذلك يتطلب المساواة فى توزيع الموارد الطبيعية بشكل يحقق النمو الإقتصادى ووضع الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية البيئة والذى يتطلب إنتفاع كل فرد على قدر حاجته من الموارد وتوافر الإستقرار الإجتماعى الناتج عن مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الإجتماعية والإهتمام بمعايير الأداء الإجتماعى.

٣- تحديد الموارد الإقتصادية محل الإهتمام ويتحقق ذلك عن طريق الإهتمام بالتخطيط الإقتصادى وبرامج التنمية الإقتصادية وإنعكاسات ذلك على الموارد الإقتصادية وحسن إستغلالها والتعرف على التحديات الإقتصادية التى تشكل خطراً على مستقبل النمو والتنمية الإقتصادية لما تحققة من إرتفاع فى مستوى الفساد وسوء إستغلال الموارد الإقتصادية.

٤- الإهتمام بالتنمية المستدامة ويتحقق ذلك عن طريق الإهتمام بالتنمية المستدامة يحقق التوازن فى الأبعاد البيئية الإقتصادية والإجتماعية وحسن إستغلال الموارد الطبيعية وضرورة الإهتمام بالمؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة لزيادة معدلات الإستثمار والنمو الإقتصادى وتحقيق الرفاهية الإقتصادية. (من إعداد الباحثة)

ويدعم ذلك الإطار بتوضيح عدة مفاهيم وهى كالآتى:

- **مفهوم المراجعة البيئية:** هى مجموعة من إجراءات الشركة والموضوعية التى تتم بشكل دورى وموثوق فيه للتأكد من أن السياسات والإلتزامات البيئية قد تم تحديدها وتقييمها والإفصاح والتقرير عنها وفقآ للممارسات المحاسبية المطبقة والتأكد من أن الأنشطة والبرامج البيئية تمت وكذلك الأنظمة والقوانين والتشريعات البيئية وإنه تم معالجتها بإقتصاد وكفاءة وفاعلية. (محمد، راضى عطية، ٢٠٠٠)
- **مفهوم الموارد الإقتصادية:** هى كل ما يستخدمة الإنسان لتحقيق منفعة أو لإشباع رغبة معينه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ترتبط دائماً بقيمة معينه أو ثمن محدد وهى تشمل الموارد البشرية والطبيعية والبيئية المحيطة بالأرض. (عائشة، خالد والياس، بن سامى، ٢٠١٢)
- **مفهوم التنمية المستدامة:** هى التنمية الحقيقية ذات القدرة على الإستقرار والإستمرار والتواصل من منظور إستخدمها للموارد الطبيعية التى يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تنفذ التوازن البيئى كمحور ضابط لها وهذا يتحقق من خلال الإطار الإجتماعى البيئى الذى يهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد. (طارق، بانورى وأخرون، ١٩٩٥)

إجراءات البحث

أولاً: مجتمع وعينة البحث، يتمثل مجتمع الدراسة في الفئات التالية:

- أساتذة الجامعات وبصفة خاصة معاهد الدراسات والبحوث البيئية.
- المسئولين في وزارة البيئة.
- مسئولي البيئة في المصانع في منطقة القاهرة الكبري

وقد قام الباحثون بسحب عينة بلغت ٣٨٤ فرداً من مجتمع الدراسة

ثانيا: الخصائص الديموجرافية لعينة البحث:تشتمل الخصائص الديموجرافية لعينة البحث على النوع، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، طبيعة الوظيفة.

ثالثا: مصادر وأسلوب جمع البيانات: استخدم الباحثون إستمارة الإستبيان كمصدر رئيسي لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث هدفت الدراسة إلى إختبار "تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الإقتصادية والإجتماعية على حماية الموارد الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة"، وقد إشتملت الإستمارة على بيانات أولية ديموجرافية (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرات السابقة، طبيعة الوظيفة)، وستة محاور بحثية كما يلي:

أولاً: دور المراجعة البيئية في ضوء المتغيرات الحديثة.

ثانياً: إستفسارات حول المقومات الإقتصادية.

ثالثاً: إستفسارات حول المقومات الإجتماعية.

رابعاً: إستفسارات حول المقومات البيئية.

خامساً: إستفسارات حول حماية الموارد الإقتصادية.

سادساً: إستفسارات حول الإهتمام بالتنمية المستدامة.

وقد تم إعطاء رقم لكل استمارة استبيان ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة، كما تم ترميز العبارات برموز تشتمل على رقم المحور ورقم العبارة داخل المحور مثل X11 ترمز إلى المحور الأول العبارة الأولي، X39 المحور الثالث العبارة التاسعة،...، الخ.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة: لإختبار فرضيات الدراسة تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام البرامج الإحصائية SPSS، AMOS وقد تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **اختبار درجة المصداقية والثبات للبيانات Reliability**
- **اختبار التناسق الداخلي Internal Consistency**
- **الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics**

of Variation لقياس مدى الإختلافات بين أفراد العينة.

- **التكرارات والنسب المئوية Frequencies and Percent:** وذلك لتوصيف البيانات الديموجرافية، بحساب التكرارات والنسب المئوية لكل فئة من فئات البيانات، مع الإستعانة بالرسوم البيانية Charts.
- **تحليل الارتباط البسيط Correlation**
- **أسلوب الإنحدار المتعدد Multiple Regression**
- **إختبار (F test):** هو أحد أساليب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA) ويختبر معنوية نموذج الإنحدار ككل، ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب .Sig، فإذا كان أقل من أو يساوي ٠,٠٥ أمكن قبول معنوية النموذج.
- **إختبار (T test):** وذلك لإختبار معنوية المعلمات المقدرة (أي ثابت الانحدار، ومعلمات الانحدار) ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب .Sig فإذا كان أقل من أو يساوي ٠,٠٥ أمكن قبول معنوية المعالم المقدرة.
- **التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis CFA:** وذلك للتأكد من أن العبارات تقيس محاور الدراسة، ويستخدم لإختبار تمثيل العبارات للمحاور قبل تحليل المسار Path Analysis.
- **أسلوب تحليل المسار Path Analysis**

خامساً: عرض وتوصيف البيانات: قبل أن نشرع في توصيف بيانات الدراسة نبدأ بإختبار صلاحيتها من حيث صدق المقياس (الإتساق الداخلي Internal consistency) والثبات Reliability، وفيما يلي نتائج تلك الاختبارات:

مقياس صدق وثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة: تتضمن مقاييس صدق وثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة صدق الإستبيان من حيث صدق المحكمين، وصدق المقياس (الاتساق الداخلي Internal consistency)، وكذلك إختبارات الثبات بإستخدام معامل التجزئة النصفية Split-Half وذلك بإستخدام معادلة سبيرمان وبراون النصفية المتساوية Spearman-Brown، ومعادلة جتمان للتجزئة النصفية غير المتساوية Guttmann Split-Half coefficient وكذلك معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، وفيما يلي نتائج تلك الاختبارات:

صدق الاستبيان: يقصد بصدق الإستبيان أن تقيس أسئلة الإستبيان ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الإستبيان بطريقتين:

أ- صدق المحكمين: تم عرض قائمة الإستقصاء على مجموعة من المختصين في المحاسبة والمراجعة البيئية لتحكيمها، وقد راع الباحث تعليمات المحكمين، وقام بصياغتها في صورتها النهائية، وبعد ذلك تم أخذ الموافقة عليها من الجامعة، قامت بإسخدامها في جمع بيانات الدراسة الميدانية.

ب- صدق المقياس (الإتساق الداخلي: Internal Validity): يقصد بالإتساق الداخلي مدى إتساق كل عبارة من عبارات الإستبيان مع السؤال الذي تنتمي إليه تلك العبارة، وقد قام الباحث بحساب الإتساق الداخلي لإستمارة الإستبيان وذلك من خلال حساب معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات إستمارة الإستبيان، والمتوسط العام للمحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة.

مقاييس الثبات: Reliability: يقصد بثبات الإستبيان أن يعطي هذا الإستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبيان يعني الإستقرار في نتائج الإستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وتم قياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة بإستخدام معامل التجزئة النصفية Split-Half وذلك بإستخدام معامل سبيرمان وبراون النصفية المتساوية Spearman-Brown، ومعامل جتمان للتجزئة النصفية غير المتساوية Guttmann Split-Half coefficient وكذلك معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، وتتراوح قيمة هذا المقياس بين الصفر، ١٠٠%، وإذا زاد هذه المقياس عن ٦٠% أمكن الإعتماد على نتائج الدراسة.

اختبار الفروض البحث: الفرض الرئيسي: توجد علاقة ارتباط جوهرية موجبة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية والحفاظ على الموارد الاقتصادية المتاحة للشركات الصناعية.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال إختبار الفروض الفرعية، وجاءت النتائج كما يلي:

اختبار الفرض الفرعي الأول: توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام المناسب للمراجعة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية الموارد الاقتصادية.

المتغيرات المستقلة: تشتمل المتغيرات المستقلة على المحاور (دور المراجعة البيئية في ضوء المتغيرات الحديثة، المقومات الإقتصادية، والمقومات الإجتماعية، والمقومات البيئية) وللتأكد من أن العبارات تقيس فعلياً تلك المتغيرات الكامنة، تم إستخدام التحليل العاملي التوكيدي، وجاءت النتائج كما يلي:

أن نموذج القياس الخاص بالمتغير الكامنX1 (دور المراجعة البيئية في ضوء المتغيرات الحديثة) يتضمن تسعة عبارات لكل عبارة خطأ قياس (e1, e2, …,e9)، وخطأ بناء (Delta1) للمتغير الكامن، كما أن نموذج القياس الخاص بالمتغير الكامنX2 (المقومات الاقتصادية) يتضمن ثمانية عبارات لكل عبارة خطأ قياس (e10, e11, …,e17)، وخطأ بناء (Delta2) للمتغير الكامن، كما أن نموذج القياس الخاص بالمتغير الكامن X3 (المقومات الاجتماعية) يتضمن تسعة عبارات لكل عبارة خطأ قياس (e18, e19, …,e26)، وخطأ بناء (Delta3) للمتغير الكامن، كما أن نموذج القياس الخاص بالمتغير الكامنX4 (المقومات البيئية) يتضمن أربعة عبارات لكل عبارة خطأ قياس (e27, e28, …,e30)، وخطأ بناء Delta)٤(للمتغير الكامن، ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمتغيرات المستقلة:

المتغير الوسيط (حماية الموارد الاقتصادية): ويتضح من الشكل أن نموذج القياس الخاص بالمتغير الكامن (حماية الموارد الاقتصادية) يتضمن تسعة عبارات عبارات لكل عبارة خطأ قياس (e1, e2, …,e9)، وخطأ بناء (Delta) للمتغير الكامن

المتغير التابع (التنمية المستدامة): أن نموذج القياس الخاص بالمتغير الكامن (التنمية المستدامة) يتضمن عشرة عبارات لكل عبارة خطأ قياس (e1, e2, …,e10)، وخطأ بناء (Delta) للمتغير الكامن ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل العاملي التوكيدي للتنمية المستدامة.

يتضح من تحليل المسار ما يلي:

- المتغير الوسيط (حماية الموارد الاقتصادية) له تأثير مباشر على المتغير التابع (الاهتمام بالتنمية المستدامة).
- المتغيرات المستقلة (المراجعة البيئية، المقومات الاقتصادية، المقومات الاجتماعية، المقومات البيئية) لها تأثير مباشر على المتغير الوسيط (حماية الموارد الإقتصادية)، ولها تأثير مباشر وغير مباشر على المتغير التابع (الاهتمام بالتنمية المستدامة).

نتائج الدراسة الميدانية

بعد تحليل بيانات الدراسة الميدانية توصل الباحث للنتائج التالية:

نتائج خاصة بعينة الدراسة: شملت عينة البحث عدد ٢٨٤ مفردة من مجتمع الدراسة، وتنوعت خصائصهم الديموجرافية من حيث النوع: نسبة ٧١,٤% من الذكور، نسبة ٢٨,٦% من الإناث. ومن حيث سنوات الخبرة: نسبة ٢٦,٨% في الفئة "من ٥– أقل من ١٠ سنوات"، نسبة ٢٥,٨% في الفئة "من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة"، ٢٤,٧% في الفئة "١٥ سنة فأكثر"، ٢٢,٧% في الفئة "أقل من ٥ سنوات". ومن حيث المؤهل العلمي: كانت نسبة ٧٤,٧% حاصلين على مؤهلات جامعية، نسبة ١٢,٢% حاصلون على دبلوم دراسات عليا، نسبة ٧,٣% حاصلون على ماجستير ودكتوراه، ونسبة ٥,٧% حاصلون على مؤهلات متوسطة. ومن حيث طبيعة الوظيفة: كانت نسبة ٧٩,٤ "وظائف تنفيذية"، ونسبة ٢٠,٦% "وظائف إشرافية".

نتائج خاصة بإختبارات الصلاحية Reliability: تراوحت قيمة ألفا Cronbatch Alfa بين ٦٤,٥% و ٧٤%، كما انعكس ذلك على معاملات الصدق حيث تراوحت بين ٨٠,٣% و ٨٦% على محاور قائمة الاستقصاء، وباستخدام طريقة التجزئة النصفية تراوحت قيمة معامل سبيرمان وبراون بين ٦٥,٢% و ٧١%، كما تراوح معامل جتمان بين ٦٤,٦% و ٦٧,٢%، أي أن كل هذه المعاملات قد زادت عن ٦٠% على كافة محاور قائمة الاستقصاء، مما يدل علي أنها تتمتع بصلاحية معقولة Reliability، كما دل اختبار التناسق الداخلي

Internal consistency على معنوية الارتباط عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين كافة العبارات والمحاور التي تنتمي إليها تلك العبارات، الأمر الذى يمكن معه الاعتماد على النتائج وتعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة.

نتائج خاصة بتوصيف متغيرات الدراسة: بتوصيف محاور الدراسة جاءت مرتبة وفقاً لأهميتها من وجهة نظر عينة البحث كما يلي:

- **المقومات البيئية:** وقد أكدت عينة البحث على معيار الخلو من التميز، واستخدام الحوافز البيئية لحماية البيئة من التلوث.
- **الإهتمام بالتنمية المستدامة:** وقد أكدت عينة البحث على أهمية الإهتمام بالمسئولية البيئية في المجتمع وضرورة مشاركة أفراد المجتمع في تنفيذ وإعداد برامج التنمية المستدامة، إدماج التكنولوجيا الجديدة الملائمة في خطط وإستراتيجيات التنمية، وضرورة تحقيق التوازن بين الأبعاد الإجتماعية والبيئية والإقتصادية والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والإهتمام بالمؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة، ودراسة التقارير المقدمة من الشركات البيئية عن التنمية المستدامة.
- **حماية الموارد الإقتصادية:** لحماية الموارد الإقتصادية أكدت عينة البحث على ضرورة إقتراح إستراتيجيات مواجهة التلوث البيئي، وضرورة تنفيذ إستراتيجية وطنية للتنمية الدعم المؤسسي وبناء القدرات وتطبيق الإتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، والإهتمام بالتخطيط الإقتصادي وبرامج التنمية الإقتصادية.
- **المقومات الإقتصادية:** يؤدي الإستخدام المناسب للمقومات الإقتصادية إلى تحقيق التنمية المستدامة، لذلك أكدت عينة البحث على ضرورة الإهتمام بالبنية الأساسية وتحسين العلاقات الدولية، وتشجيع السياحة البيئية والتخطيط الجيد للترويج عن المورد السياحي، وتوظيف المورد الإقتصادي، والبحث عن مصادر جديدة للطاقة النظيفة.
- **دور المراجعة البيئية في ضوء المتغيرات الحديثة:** الإستخدام المناسب للمراجعة البيئية يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تساهم في التنبؤ بالمشكلات البيئية وإخطارها وتقييم فعالية نظم الإدارة البيئية القائم بالفعل، وتحقق الفعالية والإقتصاد والكفاءة من خلال وضع البرامج والسياسات والأنظمة البيئية، والإهتمام بتوصيل نتائج مراجعة

العمليات والأنشطة البيئية إلى مجلس إدارة المنظمة وتسهيل إجراءات تحسين الأداء البيئي بها.

- **المقومات الإجتماعية:** يؤدي الإستخدام المناسب للمقومات الإجتماعية إلى تحقيق التنمية المستدامة، لذلك أكدت عينة البحث على ضرورة صلاحية البيانات والمعلومات المرتبطة بالنشاط الإجتماعي، وضرورة أن تشتمل أنشطة المنظمة على أنشطة خاصة بالتفاعل مع المجتمع ككل، وضرورة المحاسبة عن الأداء الإجتماعي، وتأكيد معايير الأداء الإجتماعي.

نتائج خاصة باختبارات الفروض: تم قبول الفرض الرئيسي: توجد علاقة إرتباط جوهرية موجبة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية والحفاظ على الموارد الإقتصادية المتاحة للشركات الصناعية، لقبول فروضه الفرعية كما يلي:

تم قبول الفرض الفرعي الأول: "توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام المناسب للمراجعة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية الموارد الإقتصادية"، حيث وجدت علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين X1 "الإستخدام الأمثل للموارد البيئية"، وكلٍ من: Y "تحقيق التنمية المستدامة"، M "حماية الموارد الإقتصادية"، حيث بلغت معاملات الإرتباط ٠,٦٦٦، ٠,٦٣٢ عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$$Y=0.493+0.134*X_1+0.751*M+\varepsilon$$

حيث: Y تحقيق التنمية المستدامة، X_1 الإستخدام الأمثل للموارد البيئية، M حماية الموارد الإقتصادية، ε الخطأ العشوائي، وقد ثبتت معنوية النموذج، ومعنوية المعاملات المقدرة، وبلغت القدرة التفسرية له ٨٣,١%.

تم قبول الفرض الفرعي الثاني: "توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام المناسب للمقومات الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية الموارد الإقتصادية"، حيث وجدت علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين X2 "الإستخدام

المناسب للمقومات الإقتصادية"، وكلٍ من: Y "تحقيق التنمية المستدامة"، M "حماية الموارد الإقتصادية"، حيث بلغت معاملات الإرتباط ٠,٦٣٣، ٠,٥٨١ عند مستوى معنوية، وقد أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$$Y=0.447+0.136*X_2+0.756*M+\varepsilon$$

حيث Y تحقيق التنمية المستدامة، X_2 الإستخدام المناسب للمقومات الإقتصادية، M حماية الموارد الإقتصادية، ε الخطأ العشوائي، وقد ثبتت معنوية النموذج، ومعنوية المعاملات المقدرة، وبلغت القدرة التفسرية له ٨٣,٤%.

تم قبول الفرض الفرعي الثالث: "توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام المناسب للمقومات الإجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية الموارد الإقتصادية"، حيث وجدت علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين X3 "الإستخدام المناسب للمقومات الإجتماعية"، وكلٍ من: Y "تحقيق التنمية المستدامة"، M "حماية الموارد الإقتصادية"، حيث بلغت معاملات الإرتباط ٠,٦٦٦، ٠,٦٣٦ عند مستوى معنوية ٠,٠١، وقد أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية:

$$Y=0.452+0.143*X_3+0.753*M+\varepsilon$$

حيث: Y تحقيق التنمية المستدامة، X_3 الإستخدام المناسب للمقومات الإجتماعية، M حماية الموارد الإقتصادية، ε الخطأ العشوائي، وقد ثبتت معنوية النموذج، ومعنوية المعاملات المقدرة، وبلغت القدرة التفسرية له ٨٣%.

نتائج خاصة بنموذج البحث (تحليل المسار Path Analysis): تم التأكد من تمثيل العبارات للأبعاد عن طريق التحليل العاملي التوكيدي، كما تم بناء نموذج تحليل المسار وأظهرت النتائج ما يلي:

- كانت أقوى التأثيرات الكلية على "تحقيق التنمية المستدامة" هو المتغير "حماية الموارد الإقتصادية" حيث بلغ التأثير ٠,٥٨٣، يلي ذلك المتغير "المقومات البيئية" حيث بلغ التأثير ٠,٣٣٢، ثم "المراجعة البيئية" حيث بلغ التأثير ٠,٢٣٨، ثم المقومات الإقتصادية حيث بلغ التأثير ٠,١٧٧، ثم المقومات الإجتماعية حيث بلغ التأثير ٠,١٧٢.

- كانت أقوى التأثيرات المباشرة على "حماية الموارد الإقتصادية" هو المتغير "المقومات البيئية" حيث بلغ التأثير ٠,٣٥٧، يلي ذلك المتغير "المراجعة البيئية" حيث بلغ التأثير ٠,٢٤٨، ثم المقومات الإجتماعية حيث بلغ التأثير ٠,١٧٨، ثم المقومات الإقتصادية حيث بلغ التأثير ٠,١٤٨.
- كانت أقوى التأثيرات غير المباشرة على "تحقيق التنمية المستدامة" هو المتغير "المقومات البيئية" حيث بلغ التأثير ٠,٢٠٨، يلي ذلك المتغير "المراجعة البيئية" حيث بلغ التأثير ٠,١٤٥، وفي المرتبة الثالثة المقومات الإجتماعية حيث بلغ التأثير ٠,١٠٤، وفي المرتبة الرابعة المقومات الإقتصادية حيث بلغ التأثير ٠,٠٨٦.

وقد أخذت معادلات المسار الصيغ التالية:

$$\mathbf{M = 0.241+0.248*X_1 +0.148*X_2 +0.178*X_3 +0.357*X4 +\varepsilon}$$

$R^2 = 0.653$

$$\mathbf{Y = 0.174+0.583*M +0.093*X_1 +0.091*X_2 +0.068*X_3 +0.124*X_4 +\varepsilon}$$

$R^2 = 0.859$

حيث X1 "المراجعة البيئية"، X2 "المقومات الاقتصادية"، X3 "المقومات الاجتماعية"، X4 "المقومات البيئية"، Y "تحقيق التنمية المستدامة"، E الخطأ العشوائي.

تفسير النتائج ومناقشتها

١) يتبين وجود علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام المناسب للمراجعة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية الموارد الإقتصادية حيث بلغ معامل الإرتباط (٠,٦٦٦، ٠,٦٣٢) عند مستوى معنوية ٠١. وقد أخذت معادلة الإنحدار الصورة التالية (علماً بأن القدرة التفسيرية للنموذج ٨٣,١%)

$$\mathbf{Y = 0.493 + 0.134\ x_1 + 0.751\ M + \epsilon}$$

حيث يشير:

Y ⟵ تحقيق التنمية المستدامة

M ⟵ حماية الموارد الإقتصادية

Є ⟵ الخطأ العشوائى

٢) تبين وجود علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام المناسب للمقومات الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية الموارد الإقتصادية حيث بلغ معامل الإرتباط (٠,٦٣٣، ٠,٥٨١) وعند مستوى معنوية ٠١. وقد أخذت معادلة الإنحدار الصورة التالية (علماً بأن القدرة التفسيرية للنموذج ٨٣,٤%

$$Y = 0.447 + 0.136\ x2 + 0.756\ M + Є$$

حيث يشير:

Y ⟵ تحقيق التنمية المستدامة

X2 ⟵ الإستخدام الأمثل للمقومات الإقتصادية

Є ⟵ الخطأ العشوائى

M ⟵ حماية الموارد الإقتصادية

٣) تبين وجود علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإستخدام الأمثل للمقومات الإجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية حماية الموارد الإقتصادية حيث بلغ معامل الإرتباط (٠,٦٦٦، ٠,٦٣٦) عند مستوى معنوية ٠١. وقد أخذت معادلة الإنحدار الصيغة التالية (علماً بأن القدرة التفسيرية للنموذج ٧٥,٣%)

$$Y = 0.452 + 0.143\ x3 + 0.753\ M + Є$$

حيث يشير:

Y ⟵ تحقيق التنمية المستدامة

M ⟵ حماية الموارد الإقتصادية

Є ⟵ الخطأ العشوائى

X3 ⟵ الاستخدام الامثل للمقومات الاجتماعية

٤) بينما يتعلق بنموذج تحليل المسار Path analysis

أ- كانت أقوى التأثيرات المباشرة على حماية الموارد الإقتصادية هو المتغير المرتبط بالمقومات البيئية حيث بلغ التأثير ٠,٣٥٧ يلى ذلك المتغير المرتبط بالمراجعة البيئية حيث بلغ التأثير ٠,٢٤٨ يلى ذلك المتغير الخاص بالمقومات الإجتماعية حيث بلغ الأثر ٠,١٧٨ يلى ذلك المتغير الخاص بالمقومات الإقتصادية حيث بلغ التأثير ٠,١٤٨

ب- كانت أقوى التأثيرات غير المباشرة على تحقيق التنمية المستدامة هو المتغير الخاص بالمقومات البيئية حيث بلغ التأثير ٠,٢٠٨ يلى ذلك المتغير الخاص بالمراجعة البيئية حيث بلغ التأثير ٠,١٤٥ وفى المرتبة الثالثة جاء المتغير الخاص بالمقومات الاجتماعية حيث بلغ التأثير ٠,١٠٤ وفى المرتبة الرابعة المقومات الإقتصادية ٠,٠٨٦

جـ- كانت أقوى التأثيرات الكلية على تحقيق التنمية المستدامة هو المتغير الذى يطلق عليه حماية الموارد الإقتصادية حيث بلغ التأثير ٥٨,٣% يلى ذلك المقومات البيئية بدرجة تأثير ٣٣,٢% يلى ذلك المراجعة البيئية بدرجة تأثير ٢٣,٨% يلى ذلك المقومات الإقتصادية بدرجة تأثير ١٧,٧% ثم المقومات الإجتماعية بدرجة تأثير ١٧,٢%.

التوصيات

من خلال نتائج الدراسة النظرية والعملية وإتساقاً مع أهداف البحث يوصى الباحث بالآتى:

- تطبيق إجراءات وأساليب المراجعة البيئية وإضافة المعايير التى تؤدى إلى التحقق من الأداء البيئى وإستخدام الحوافز البيئية لحماية البيئة من التلوث.
- زيادة الوعى البيئى وإرتفاع درجة الإلتزام بتطبيق التشريعات والسياسات والإجراءات البيئية والتنسيق والتعاون من قبل كل من الشركات والمجتمع والدولة ككل.
- وجود رقابة بيئية فعالة وتخطيط بيئى جيد يساهم فى توفير معلومات بيئية تفصيلية تحقق التنمية المستدامة وتحافظ على الموارد البيئية.
- الإستفادة من الإستراتيجيات والتدابير التى وضعها مؤتمر الأرض للبيئة والتنمية فى الحد من التدهور البيئى والحفاظ على تنمية ملائمة بيئياً.
- إدماج التقنيات الحديثة المناسبة فى خطط وإستراتيجيات التنمية والبحث عن مصادر جديدة للطاقة النظيفة والإهتمام بالمؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة.
- تحقيق التوازن بين كل من الأبعاد الإجتماعية، البيئية، الإقتصادية والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وذلك لتحقيق التنمية المستدامة.

المراجـع

أحمد جار الله الجار الله وأخرون (٢٠١١): علاقات ومحددات الإستدامة الحضرية الدولية، الناشر مركز التخطيط الحضرى والإقليمى، جامعة الدمار، السعودية http;//ibnrushd.weebly.com, (4/6/2018).

أسامة بن صادق طيب (٢٠١٢): التنمية المستدامة فى الوطن العربى بين الواقع والمأمول، الناشر مركز الإنتاج الإعلامى، مصر

بن عنتر عبد الرحمن وأخرون(٢٠١٤): إدرة الموارد المائية رهان التنمية المستدامة فى ظل تحديات الألفية الثالثة، المركز الوطنى للتوثيق، الجزائر

روانى أبوحفص: المراجعة البيئية للمؤسسات كأداه لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة رؤى الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة الوادى، الجزائر، ص١٥٨، ٢٠١٤

روانى أبو حفص (٢٠١٤): مرجع سابق، ص١٩٠– ص١٩١.

عبد الجبار البياتى وأخرون: العدالة التنظيمية لدى مديرى المدارس الثانوية وعلاقتها بالولاء التنظيمى للمعلمين فى تلك المدارس، الناشر المجلة الأردنية فى علوم التربية، الأردن، ٢٠١٦

عبد القادر عبدالله التجانى وأخرون (٢٠١٣): فعالية المشروعات والبرامج فى تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الإجتماعية، الناشر جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدعوة الإسلامية، الجزائر

على غربى ،٢٠١٣، التربية البيئية ودورها فى التنمية المستدامة " دراسة ميدانية "، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خضر، الجزائر

مبروك محمد البشير، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة فى الدول العربية بين الواقع والتحديات (دراسة مقارنة بين الإمارات – الجزائر – اليمن)، الناشر مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة، فرحات عباس سطيف، الإمارات، (٢٠١٣).

مؤتمر دعم وتنمية الإقتصاد المصرى (٢٠١٥): استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، الناشر وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠١٥، التنمية المستدامة فى مصر(الجهود – الإحتياجات)، جهاز شئون البيئة

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، جامعة القاهرة، مصر

محمد، راضى عطية: المراجعة البيئية فى القرارات الإستثمارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثانى، المجلد٢٢، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، ص٢٦٣، ٢٠٠٠

عائشة، خالد، وأخرون (٢٠١٢): قراءة فى حوكمة الموارد المشتركة "حالة نظام الفقارة"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص٩٦.

طارق، بانورى وأخرون(١٩٩٥): التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظرى إلى التطبيق: دليل العاملين فى التنمية، ورقة المنافسة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، اللجنه الإقتصادية والإجتماعية لغربى أسيا (الإسكوا)، أسيا، ص١١.

THE IMPACT OF THE INTEGRATION AMONG THE ENVIRONMENTAL, SOCIAL, AND ECONOMIC FACTORS ON RESOURCE PROTECTION TO ACHIEVE THE SUSTAINABILITY

[15]

Shaimaa A. A. Baiyoumy [(1)]; Gamal S. Khatab [(2)] and Salah H. Salaam [(2)]

1) Post Grad., Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The current study aims to identify the shortness aspects in industrial companies that applying the environmental auditing, identifying its impact on protection of economic resources for achieving sustainable development as well. The study discusses the importance of environmental risks and their reflections on the environment and the extent that the economical and social components and elements are available within industrial corporates; exposing the impact of integration between environmental auditing and the economic and social components and elements on protection of economic resources and its impact on environmental control authorities of industrial companies. The study sample consists of (384) male/female employees in industrial companies in addition to a number of teaching staff in Egyptian universities and financial managers. The study counts on the statistical analysis data by recruiting the test of reliability and validity and internal coherence of data for identifying the potentiality of

generalizing the study results obtained from the study population ; then examining the frequency distribution of the investigation form and employ variables regarding central tendency and dispersion, ending with examining of the relationship between different variables for testing hypotheses and reaching to the research results. The study uses a group of statistical approaches including the simple correlation analysis, the multiple regression analysis, the factorial assertive analysis and the path-analysis for analyzing data reaching the study to the result that there is a significant statistically positive essential correlation between achieving integration between environmental auditing and the economic-social components and achieving sustainable development from one hand and conserving the economic and social available resources of the industrial companies on the other hand by accepting branch-hypotheses. The study ends by a group of recommendations including the application of procedures and approaches of environmental auditing and adding the standards leading to checking the environmental performance for protecting the environment, increases environmental awareness, elevation of the commitment level of applying policies and environmental legislations, cooperation and coordination between companies and the society in addition to existence of effective environmental control and good environmental planning contribute providing environmental information that achieve sustainable development, conserve environmental resources and merging modern appropriate techniques in development plans, searching for new renewable clean energy resources and concerning with economic indicators of sustainable development.